وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، تخصص: اقتصاد كمي

الموسومة بـ:

أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية لحالة الجزائر (1995_2015)

إشراف الدكتور:

♦ عبد الله نور الدين

إعداد الطالبتين:

♦ مكيبش زهرة

♦ ملاتة كنزة

أعضاء اللجنة المناقشة

♦ الدكتور:.....بوعلي هشام .....أستاذاً رئيساً

♦ الدكتور:.....عبد الله نور الدين.....أستاذاً مشرفاً

♦ الدكتور:.....لحول عبد القادر.....أستاذا ممتحناً

السنة الجامعية: 2018-2019 م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر وتقدير

نتقدم بشكرنا الخاص إلى:

الله عز وجل وأحمده وأشكره على هذه النعمة.

أستاذي المشرف الدكتور "عبد الله نور الدين" نشكره

على تشجيعاته.

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

زملاء الدراسة وطاقم التدريس بجامعة سعيدة.

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

زملاء الدراسة وطاقم التدريس بجامعة سعيدة.

الإهداء

الحمد وشكر لله على جزيل نعمه، ووافر عطائه، وله فضل على إحسانه

أهدي عملي المتواضع هذا:

إلى من أوصى الله ببرها، ووضع الجنة تحت قدميها، إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود، إلى رمز يمثل الكفاءة والخلود، إلى من علمتني إلى أبجدية الحروف

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى أمي ...أمي....أمي حفظها الله لي.

إلى منبع فخري واعتزازي إلى أبي الروحي، أطال الله في عمره ورعاه.

وإلى من قاسموني حياتي بفرح ومحبة إلى إخوتي .

وإلى كل بنات أختي وأبناء أخي.

وإلى رفيقة دربي وتوأم روحي ﴿كنزة﴾

وإلى من جمعتني بهم الصدفة فكانوا إخوة لي:

نورية، نور الهدى، زينب، جمعة، سلمى، حياة، نجاة، ياقوت، عائشة فايزة، فوفا.

وإلى كل أصدقائي طوال المشوار الدراسي.

وألى من ساندني هذا العمل المتواضع يونس.

وإلى كل من حوتهم ذاكرتي ولم تحوهم مذكرتي.

زهرة

إهداء

الحمد لله والشكر لله على جزيل نعمه ووافر عطائه أما بعد:

إلى من قرن الله عز وجل اسمه باسمها من فوق سبع طباق وأوصى ببرها من سابع السماء ووضع أعز ما نطلب تحت قدميها،إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود،إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم إلى من بدلت النفس ونفيس من أجل إسعادي إلى قدوتي في الحياة **أمي** حفظها الله لي.

إلى من كان سبب في وجودي إلى فخري في الحياة إلىروح **أبي** الطاهرة رحمة الله عليه وجعل قبره روضة من رياض الجنة.

إلى من علموني علو الحياة ولأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي "**بوتخيل، محمد**"

إلى أختي التي لم تلدها أمي لي "**زينب**".

إلى كتكوتاتي حبيباتي "**نونة، ريمة، هيبة** "

إلى صديقة دربي وتوأم روحي "**زوزو**"

و إلى أعز ما قدمته الحياة صديقاتي:

نور الهدى، زينب جمعة، نورية، نجاة، ياقوت، عائشة، فايزة، فوفا، سلمى.

وإلى أستاذي المشرف **دكتور عبد الله**.

إلى من ساندني في هذا العمل المتواضع صديقي "**بوزيد**"

وإلى كل من علمني حرفا أساتذتي الكرام الذين رافقوني من أولى خطوات درب المعرفة إلى غاية المرحلة الجامعية.

إلى كل هؤلائي أهدي ثمرة جهدي هذا عربون وإخلاص محبة وامتنان.

كنزة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الأشكال والجداول
مقدمة: .....أ
1/- الإشكالية الرئيسية: .....أ
2/- الأسئلة الفرعية: .....أ
3/- الفرضية الرئيسية: .....أ
4/- الفرضيات الفرعية: .....أ
5/- أسباب اختيار الموضوع. .....ب
6/- الهدف من الدراسة . .....ب
7/- أهمية الدراسة. .....ب
8/- حدود الدراسة. .....ب
9/- منهج البحث والأدوات المستخدمة. .....ج
10/- صعوبات الدراسة: .....ج
11/- تقسيم الدراسة: .....ج

الفصل الأول: عموميات حول أسعار البترول والمرض الهولندي

تمهيد: 5
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار البترول والبترول الجزائري 6
المطلب الأول: مفهوم وأنواع السعر البترولي. 6
1/- مفهوم السعر البترولي: 6
2/- أنواع السعر البترولي: 6
المطلب الثاني: محددات أسعار البترول. 7
1/- الطلب البترولي ومحدداته. 7
2/- العرض البترولي ومحدداته. 8
المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن البترول في الجزائر وأهم أزماته 9
1/- لمحة تاريخية عن البترول في الجزائر: 9

2/- أهم الأزمات البترولية في الجزائر 10
المبحث الثاني: إشكالية العلة الهولندية على النمو الاقتصادي 16
المطلب الأول: التعريف بالمرض الهولندي 16
1/- مفهوم الاقتصاد الريعي: 16
2/- مفهوم المرض الهولندي: 17
المطلب الثاني: أسباب وأثار المرض الهولندي 17
1/- أسباب المرض الهولندي: 17
2/- أثار المرض الهولندي: 18
المطلب الثالث: سبل معالجة المرض الهولندي 19
1/- الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي: 19
2/- معالجة المرض الهولندي: 20
خلاصة: 22

الفصل الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

تمهيد 24
المبحث الأول: مفاهيم خاصة حول النمو والتنمية الاقتصادية 25
المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما 25
1/- تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: 25
2/- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 26
المطلب الثاني: سمات وعناصر النمو الاقتصادي 27
1/- سمات النمو الاقتصادي: 27
2/- عناصر النمو الاقتصادي 27
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي 28
1/- المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي 28
2/- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي 31
المبحث الثاني: مكونات النمو الاقتصادي 35
المطلب الأول: أهم نظريات النمو الاقتصادي 35
1/- نظرية ماركس للنمو: 35
2/- النظرية الكنزية. 36

المطلب الثاني: إستراتيجيات النمو الاقتصادي 36
1/- النمو المتوازن:..... 36
2/- النمو غير المتوازن..... 37
المطلب الثالث: قياس وأهمية النمو الاقتصادي 38
1/- قياس النمو الاقتصادي..... 38
2/- أهمية تحليل النمو الاقتصادي..... 39
خلاصة الفصل:..... 40

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:..... 42
المبحث الأول: الدراسات السابقة..... 43
المطلب الأول: الدراسات العربية..... 43
1/- دراسة وهيبة:..... 43
2/- دراسة سعد الله: 43
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 44
1/- دراسة Stéphane, et al:..... 44
2/- دراسة Yan:..... 44
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج..... 45
المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة..... 45
1/- الرموز المستخدمة في الدراسة:..... 45
2/- النماذج: 46
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة 58
خلاصة الفصل:..... 59
خاتمة. 61
قائمة المصادر والمراجع..... 64
الملاحق..... 68

1/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: اختبار Jareque-Bera..... 48
الشكل رقم 05: اختبار اختبار Jareque-Bera 57
الشكل رقم 03: اختبار Jareque-Bera..... 52
الشكل رقم 04: اختبار Jareque-Bera..... 54
الشكل رقم 02: إختبار Jareque-Bera..... 50

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 26
الجدول رقم 02: يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة 45

مقدمة

لقد اعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي فمنذ أواسط القرن الماضي يلعب هذا الأخير دورا أكثر من رئيسي في حياة المجتمعات والدول، ومنذ ذلك الوقت إلى غاية الوقت الحاضر بواسطته تسير المركبات وتشغل المصانع والآلات وتتحرك الطائرات وتقتضي به العديد من الحاجات الأفراد ومتطلباتهم اليومية تنفرد هذه المادة من العديد من المميزات، مما يجعها فريدة من نوعها فلقد ساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم بطريقة مباشرة وغير مباشرة مما أثر على السياسة الاقتصادية لهذه الدول، خاصة منها التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة، فمن هذه الدول نجد الجزائر من بين الدول الرائدة والمتصدرة قائمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول، ومن واقع التجارة الجزائرية والتي تعتمد في صادراتها على البترول، والذي تعتبره الرئة الحيوية التي تتنفس بها الميز انية العامة فإن الجزائر تراهن على هذا القطاع الحساس الذي يجلب لها عوائد مالية مهمة.

1/- الإشكالية الرئيسية:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة السؤال الجوهري التالي:

- ✓ **كيف تؤثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجز ائر؟**

2/- الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذا التساؤل والإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يعني بالأسعار البترولية؟
- هل تؤثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهية النمو الاقتصادي؟

3/- الفرضية الرئيسية:

- يتأثر النمو الاقتصادي الجزائري بتغيرات أسعار البترول.

4/- الفرضيات الفرعية:

أما الفرضيات التي اعتمدت في الإجابة على هذه الأسئلة فكانت كالتالي:

- ✓ يعتبر البترول الركيزة الأساسية والاقتصادية للدول.

- ✓ يتحدد سعر البترول نتيجة تفاعل قوي بين العرض والطلب في الأسواق البترولية.
- ✓ يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباط وثيقا بقطاع المحروقات إذ تقلبات أسعار البترول له تأثير كبير على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ تلعب المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات دورا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول.

I5- أسباب اختيار الموضوع.

- ✓ الفضول الشخصي في البحث عن الموضوع.
- ✓ كون الجزائر من الدول المصدرة التي تعيش على ريع البترول.
- ✓ لكون الموضوع تطرأ عليه مستجدات وتنوع وعدم الاستقرار.
- ✓ بحكم مجال التخصص ولفهم الإطار النظري بجانبه القياسي .

I6- الهدف من الدراسة .

- ✓ الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية.
- ✓ إبراز الأهمية التي يشكلها البترول في الاقتصاد الجزائري .
- ✓ محاولة استعمال التحليل القياسي من أجل إبراز علاقة الاقتصادية بالبترول.

I7- أهمية الدراسة.

- ✓ تكمن أهمية هدا البحت في كونه يعد من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام دول العالم وخاصة الدول البترولية.
- ✓ تبنى الخطط وتوجيهات الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية، مما جعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

I8- حدود الدراسة.

- ✓ على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجسد من خلال إبراز السعر البترولي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المعطيات المتاحة منذ 1995-2018.

9/- منهج البحث والأدوات المستخدمة.

أ/- منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي.

- **المنهج الوصفي:** من خلال عرض مختلف التعاريف حول أسعار البترول والنمو الاقتصادي.
- **المنهج التحليلي:** من خلال استعمال الأدوات والبرامج الإحصائية.

ب/- أدوات الدراسة:

- استعمال الكتب والمجلات.
- استعمال المذكرات.
- شبكة الانترنيت.
- الإحصائيات المتعلقة بأدوات الدراسة.
- استعمال برنامج EVIEWS لتطبيق خطوات النماذج القياسية.

وحسب مقتضيات الإشكالية المطروحة جاءت هذه الدراسة على 3 فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

10/- صعوبات الدراسة:

- ✓ إضرابات معظم جامعات الوطن في الفترة المخصصة للبحث بحيث كل مكتبات جامعات الطن كانت مغلقة.
- ✓ تزامن فترة تربص الأساتذة مع فترة مناقشة الطالب لمذكرته مع الأستاذ.
- ✓ ضيق الوقت.
- ✓ صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول الظاهرة معينة وواقع بلد معين من جهة أخرى، وا إسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لدينا من جهة أخرى.

11/- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاث فصول، بحيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول أسعار البترول والمرض الهولندي، والذي بدور قسم إلى مبحثين فالمبحث الأول كان تحت عنوان لمحة عن

سلأعار البترول والبترول الجزائري، بينما المبحث الثاني كان بعنوان المرض الهولندي وا إشكالية التنمية الاقتصادية.

بينما الفصل الثاني ضم عموميات حول النمو الاقتصادي، بدوره قسم إلى مبحثين ففي المبحث الأول تناولنا مفاهيم خاصة حول النمو والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فكان لي مكونات النمو الاقتصادي، الفصل الثالث والذي خصص لدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، كذلك قسم إلى مبحثين، مبحث أول للدراسات السابقة، ومبحث ثاني لعرض ومناقشة النتائج.

وفي ختام هذا البحث قدمنا خاتمة لأهم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى قائمة مصادر ومراجع، تتبعها قائمة ملاحق.

الفصل الأول

محددات حول أسعار البترول والعرض العالمي

تمهيد:

إن أهمية البترول في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال اعتبار ه موردا استراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، لذلك حازت هذه السلطة البترولية على هذه المكانة المرموقة والتي جعلت منها سمة رئيسية في هذا العصر، ولكن هذا التوجه أدى إلى ضعف القطاعات الأخرى سواء الإنتاجية الصناعية منها الفلاحية وغيرها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار البترول والبترول الجزائري

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السعر البترولي.

1/- مفهوم السعر البترولي:

يعرف السعر البترولي بأنه: تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة زمنية معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها،ومن التعريف تبرز تركيبة سعر البترول وهي:

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين.
- كمية البترول المطلوب بسعر معين.
- تركيبة سوق البترول .
- نوعية المعلومة لدى المشتريين والبائعين (درجة الثقة أو الخطر).[1]

2/- أنواع السعر البترولي:

✓ **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:**

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركه ستاندر اندوايل.

✓ **سعر المتحقق:**

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو خصومات متنوعة يوافق عليها الطرفين البائع والمشتري بنسبه مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الخصومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمه أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

[1]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات الاقتصاد في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1983، ص194.

✓ **سعر الإشارة:**

هذا النوع من الأسعار ظهرت منذ فترة الستينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخد واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمه البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة الشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين طرفين أن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن والسعر المتحقق إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما ثم بين الجزائر وفرنسا 1965.

✓ **سعر الكلفة الضريبية:**

هو السعر المعادل لكلفه إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمه ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول بترولية المانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية للحصول على برميل من البترول الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

✓ **السعر الفوري أو الآني:**

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمته للسلعة البترولية نقديا في السوق الحرة البترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة أنية[1].

المطلب الثاني: محددات أسعار البترول.

إن لكل سلعة ما طلب وعرض سوقي يحددان ما مدى أهمية هذه السلعة في فترة زمنية محددة، وكذا بالنسبة لسلعة البترول فيها عرض بترولي وطلب بترولي يعكس الحالة التو ازنية للسوق البترولية.

1/- الطلب البترولي ومحدداته.

الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد اتجاه سلعة أو سلع معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية معينة[2].

أما الطلب البترولي فيقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي ونوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة.

[1]- محمد أحمد دوري، مرجع سابق، ص 198.

[2]- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، خوارزم العلمية، ط1، مج1، 2015، ص 272.

إن الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسي والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا وهذه العوامل هي كالآتي:

- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي.
- السعر البترولي.
- السعر للسلع الطاقوية البديلة.
- حجم السكان.
- المناخ والظروف الطبيعية.

حيث دالة الطلب البترولي تأخذ الشكل التالي:

$$Qd = f (T, Pp, Px, h, E)$$

T: التقدم التكنولوجي.

Pp: سعر البترولي.

Px: سعر السلع البديلة.

H: حجم السكان.

E: المناخ والظروف الطبيعية.

حيث هناك علاقة طردية تربط هذه العوامل بحجم الطلب البترولي.

2/- العرض البترولي ومحدداته.

العرض البترولي هو حجم المادة البترولية التي يستعد منتجو البترول تقديمها إلى السوق البترولية عند ظروف معينة وبسعر محدد في فترة زمنية محددة.

العرض البترولي بذاته له محددات وعوامل يتقيد منها المنتجون وهي[1]:

- قوانين العرض في المنظمات البترولية كالأوبيك.
- القدرة الإنتاجية للبترول.

[1]- سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 273.

- السياسة المتبعة للدول المنتجة.
- احتياجات الزبائن.

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن البترول في الجزائر وأهم أزماته

1/ لمحة تاريخية عن البترول في الجز ائر:

أ/- تاريخ بترول الجزائر:

يرجع اكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وأول محاولة للبحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913 حيث كان أول إقليم اجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غيلزان، وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور الفرنسية" أول حقل نقطي في واد قطرني ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية-الجزائرية"، والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر.

أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر، والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر،فلم يكن سوى في 1956، حيث ثم اكتشاف أول حقل نفطي في الجزائر هو حقل "حاسي مسعود"، وذلك في جوان 1956 ،ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958، إلى 20.7 مليون طن سنة 1959، ويقدر إنتاج الجزائر 1.216 برميلا يوميا لسنة 2012.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية حادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.[1]

ب/- السياسة البترولية في الجزائر بعد التأميم:

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال، وعلى مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وا ٍعادة تقييمها مبدأ دستوريا، أقرته الجزائر في كل دساتيرها وتنص المادة 25 من دستور على1976 على أن "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري، ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور1989، وكذلك الدستور الحالي1996 في المادة 17 التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملك

[1]- عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 193.

للمجموع الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات"

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية، والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات النفطية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تنظمها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي.

ومن بين الموضوعات التي تناولتها هاته المراسيم ما يلي:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجات النفطية بشكل منفرد دون الرجوع إلى الشركات الأجنبية، بمعنى أن السعر النفطي يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.
- بموجب هاته المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار لذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة عن الشركات الأجنبية، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار نفطها (2.77 دولار للبرميل من ميناء لشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس1971)، إلى إن إضافة شرطا بمقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحدودة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، وبمعنى أن التسعير يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها الحكومات الأعضاء في منظمة الأوبك.[1]

2/- أهم الأزمات البترولية في الجزائر

أ/- أزمة البترولية لسنة 1986:

تعتبر أزمة البترولية لسنة 1986 الأسوأ في تاريخ الجزائر امتدت أثارها على جميع جوانب الاقتصاد الوطني حيت تدهورت أسعار البترول عام 1986 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذا لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق العالمية خلال فترة الثمانيات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لأسباب سياسية.

[1]- قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008-2009، ص ص 41-40 .

فيما يلي نتناول المتغيرات التي شهدتها السوق البترولية اعتبارا من سنة 1983 والتي أدت إلى الأزمة الحادة لسنة.

من بين الإستراتيجيات الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973.

- ✓ **إنشاء الوكالة الدولية للطاقة:**

هي أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهداف الإستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف إمدادات البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن من 11 إلى 13 فيفري 1974 ومناقشة قضايا الطاقة ثم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف:

- ✍ إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول.
- ✍ إحداث ضغط هبوطي على الأسعار.
- ✍ تقليل الاعتماد على البترول المستورد.
- ✍ وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ.
- ✍ تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول..
- ✍ تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الإمداد.
- ✍ التعاون مع الشركات البترولية العالمية لتحقيق هذه الأهداف[1].

- ✓ **برامج ترشيد استهلاك الطاقة:**

وضعت الدول الصناعية ونفدت برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية من 40.3 مليون برميل يوميا سنة 1979 إلى 32.3 مليون برميل يوميا سنة 1983 تم إلى 27.2 مليون برميل سنة 1985.

- ✓ **تكوين مخزون إستراتيجي ضخم:**

اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول وطرحه من وقت لأخر في السوق الفورية، بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية.

[1] - ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 41.

✓ **نمو الإنتاج خارج OPEC:**

هذا ما زاد من تعقيد أوضاع سوق البترول دخول منتجون جدد خارج OPEC نتيجة نشاط الدول الصناعية في إطار الاستثمار المكثف في الاستكشاف والتنقيب عن مناطق جديدة، في أربع مناطق هي: الاتحاد السوفياتي، الصين، بحر الشمال، المكسيك لكن الموارد الإضافية التي تأتت من المناطق الثلاثة الأولى كانت تخصص بالدرجة الأولى لسد حاجاتها الداخلية فلم تتمكن المكسيك من التحول إلى مصدر مهم في السوق العالمية إذ أن إنتاجها تضاعف، أما البلدان السائرة في طريق النمو فهي تقارب 30 منتجا منها 15 بلدا مصدر صافيا، وهذا ما خلق تناقضا في المصالح بين المنتجين من خارج OPEC الذين يريدون زيادة إنتاجهم وصادراتهم من خلال"المنافسة السعرية" (تخفيض السعر) وبين منتجي OPEC الذين يريدون الدفاع عن السعر المعلن حتى ولو كان ذلك على حساب تخفيض الإنتاج والصادرات.[1]

ومن بين تبعات أزمة 1986 على الاقتصاد:

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية الجزائرية بصورة كبيرة حيث أن انخفاض بمقدار 01 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ 500 مليون دينار جزائري، هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية، تمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

✓ **الاختلافات الهيكلية:**

- انهيار النظام الاشتراكي واستراتيجيات الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي.
- ضعف الزراعة حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87% من إجمالي الواردات.

✓ **الاختلافات الاقتصادية، المالية:**

- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام علة استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات أمام انخفاضات الضريبية وانخفاضات الدخل الحكومي من إيرادات البترولية.
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة مابين 1986 و1989 ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل مما أدى إلى ارتفاع الدين من 18440 مليار دولار في 1985 إلى 24940 مليار دولار في 1989 وارتفاع خدمة الدين.

[1]- مجداب بدر عناد، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق**، مطابع ايطاليا، ط1، بيروت، 1998، ص3.

- تغطية عجز الخزينة العمومية التي بلغ 12.7% من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدلى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان التي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج وارتفاع الاستهلاك
- انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة[1].

وفيما يلي تفصيل أثار انهيار النفط على المؤشرات الاقتصادية والمالية:

✓ **عجز في الميزانية العامة:**

وضعت ميزانية عامة في 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر ب 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48مليار دينار جزائري من الجباية البترولية تمت مراجعت الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دينار جزائري بإيرادات جبائية تقدر ب 29 مليار دينار جزائري لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل، وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دينار جزائري.

✓ **عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:**

عرف ميزان المدفوعات تدهورا مستمرا في النصف الثاني من الثمانينات وهذا راجع إلى سببين:

السبب الأول: يتعلق بالميزان التجاري حيث عرفت الجزائر منذ عام 1986 تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ في سعر الصادر ات إذ بلغ سعر البرميل للبترول حوالي 100 دولار أمريكي، مما نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45% من إيرادات الصادرات وبالمقابل عرف سعر الواردات استقرارا وارتفع حجم الواردات إلى غاية 1990 بسبب تزايد التبعية الغذائية

السبب الثاني راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية للبلاد.

استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية 1990 الذي حقق فيه هخو الآخر عجز قدره 0.76 مليار دينار جزائري بنسبة عجز بلغ 11.4% مقارنة بسنة 1985.

[1] - كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص ص 207-208.

- ✓ **تراجع في حجم الاستثمار:**

انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني 1980- 1984 بدأ حجم الاستثمار يتقلص تدريجيا وخاصة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية مما أدلى إلى الركود في القطاع المنتج.

- ✓ **تراجع في نمو الناتج المحلي:**

سجل خلال فترة 1973-1981 متوسط معدا نمو سنوي يقدر ب 22.72% في حين كان متوسط معدل النمو السنوي للعائدات النفطية خلال نفس الفترة 30.83%، وبذلك فقد كان للتطور الكبير الذي عرفته العائدات النفطية خلال هذه الفترة.

- ✓ **ارتفاع المديونية الخارجية:**

لجأت الجزائر إلى الاستدانة بغية تنفيذ السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنة 1970 والقائمة على الصناعات المصنعة، من خلال استيراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الأجنبية، ونتيجة لانهيار أسعار البترول المفاجئ والسريع والذي أدى إلى انخفاض العائدات البترولية وجدت الجزائر نفسها مجبرة من جديد للجوء إلى الاقتراض لتمويل والاستثمار في بعض المشاريع[1].

- ✓ **زيادة في مستويات التضخم:**

لقد عرفت مستويات التضخم ارتفاعا كبيرا بمجرد حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986، فبعدما كان يقدر معدل التضخم ب 8.2%سنة 1984 قفز إلى 1989و 31.8%سنة 1992، ويرجع هذا إلى ارتفاع كبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات.[2]

ب/- أزمة البترولية لسنة 2014:

تعتبر الأزمة أحدت الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ووضعه أمام اختيار حقيقي نظرا للإصلاحات العميقة التي شهدتها بعد 1986، شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطا، إذا كان سعر الخام في حدود 110 دولار للبرميل، وانحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى مادون خمسين دولار، ويرجع هذا "أساسيات السوق"، المتمثلة في التفاعل بين الطلب والعرض.

يمكن تقسيم أسباب الأزمة البترولية لسنة 2014 إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية[1].

[1]- مجداب بدر عناد، مرجع سابق، ص 9.

[2]- كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، 1986، ص 208.

أولاً : الأسباب الاقتصادية

☜ **الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:**

وتعتبر من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول،فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ عام 2008 إلى 2014 بنسبة 70 بالمئة تمثل زيادة في العرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا، فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.

☜ **عامل التكنولوجيا:**

إن معدل استخراج من البئر في العالم هو 34 إلى 35% في البحر الشمال تستخرج و 50 وفي خليج المكسيك تستخرج 55 والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل ،فإذا ارتفع عامل الانتاج1 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحد.

☜ **ارتفاع إنتاج النفط الصخري:**

أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوت المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية في 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3ملايين من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري، ولعب هذا الازدهار في الإنتاج دورا هاما في انهيار أسعار النفط من منتصف 2014إلى أوائل 2016.

☜ **ارتفاع سعر صرف الدولار:**

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى أسعار النفط، ويتم تسعيرة النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار،ومنه ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

[1]- راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية، وتأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، 2015 ص 3.

ثانيا: الأسباب غير الاقتصادية

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيوسياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك وبالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط، حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الأسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الأسيوية، بإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية، كما زادت من رفع إنتاجها إلي 9.704 مليون يوميا[1].

المبحث الثاني: إشكالية العلة الهولندية على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: التعريف بالمرض الهولندي

1/- مفهوم الاقتصاد الريعي:

يشير مفهوم الريع إلى نوع من النظام الاقتصادي الذي تهيمن فيه صادرات الموارد الأولية في الأولية في الاقتصاد، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي وأيضا على مستوى المالية العامة.

يعتبر ريكاردو بأنه أول من تطرق إلى الربع، وبشكل عام فقد عرفه بأنه كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات طبيعية، كما أشار كارل ماركس إلى الرأسمالية الريعية التي تمتلك كل مصادر الثروة دون القيام بأي نشاط اقتصادي، وبصورة أوسع، فإن ما يشير إليه مصطلح الريع إنما يشير إلى ذلك القدرة من الدخل الناتج عن استعمال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج، ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل لكن تمة تعريف أوسع لكلمة الريع[2]، وهو الدخل الذي تؤمنه منحة هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية وبناءا على ما تقدم يمكن تقسيم الريع إلى:

- الريع الطبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.

[1]- خالد بزر اشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاثودر اسة السياسات، 2015، ص 6.

[2]- لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986، ص184 .

- الريع الاستراتيجي ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو ميزة جيوسياسية، كالإشراف على الممرات المائية وقد يكون كمنتجع سياحي.
- الريع التحويلي ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من منح وهبات وتحويلات العاملين فضلا عن الأخرى[1].

2/- مفهوم المرض الهولندي:

يعرف المرض الهولندي بأنه تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد كما يعرف بأنه تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية، تكون بالأساس استخراجي[2].

وأيضا يعرف بأنه وجود ارتباط عكسي مابين النمو الاقتصادي ومدى وفرة المورد الطبيعي وخاصة المعادن والنفط، نعني بالمرض الهولندي تلك الانعكاسات السلبية على القطاعات المنتجة في الاقتصاد نتيجة حدوث تدفق كبير للعملة الصعبة المتأتية من ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية، أو المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه مفهوم بوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي وقد أطلق هذا المفهوم من قبل الهولنديين سنة 1977 بعد انخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي منذ اكتشاف حقل غاز كبير سنة 1959 ويسميه البعض بلعنة الموارد الذي يعني التناقص بين زيادة الموارد الطبيعية غير متجددة كالنفط الذي يؤدي بدوره إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة.[3]

المطلب الثاني: أسباب وأثار المرض الهولندي

1/- أسباب المرض الهولندي:

إن لظهور ظاهرة أو مشكلة العلة الهولندية في اقتصاد دولة ما إنما يعود إلى عدة أسباب نذكر أهمها فيما:

---

[1]- خالد عبد الله، **الاقتصاد السياسي للدول الريعية الحوار المتمدن**، العدد 86، 2002، ص8.

[2]- عبد الرزاق**الحكومة والقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثار ها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص 38.

[3]- حمزة بن زيبب أمال رحمان، **اثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية، حالة الجزائر مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 12، 2017، ص292.

- التوسع في قطاع الموارد الطبيعية أو ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية دون مصاحبتها باستثمارات إنتاجية.
- المساعدات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض القدرة على المنافسة الخارجية
- الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى قطاعات الغير إنتاجية.
- التطور التكنولوجي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الأرباح الكبيرة مما يخلف فوائد مالية.[1]

2/- أثار المرض الهولندي:

للمرض الهولندي عدة آثار على الاقتصاد وسيرورة قطاعاته، حيث إذ ضرب هذا المرض في اقتصاد دولة ما فإنه سوف يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية، في الاقتصاد الكلي كالاستقرار النقدي ومالية الدولة، والتشغيل والنمو ..... الخ، كما يؤثر على حركة عوامل الإنتاج وكذا على توازنات الأسعار وميزان المدفوعات والإنفاق والسوق.

أ. **الأثر على مالية الدولة:** يتحسن التوازن في المالية وبتعزز الدور الاقتصادي للدولة.

ب. **الأثر على ميزان المدفوعات وسعر الصرف:** حيث يتحسن الميزان الخارجي، والرفع من قيمة العملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ج. **الأثر على توازن القطاعات:** حيث تنخفض إنتاجية القطاعات الاقتصادية المنتجة وترتفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الخدمية.

د. **الأثر على الأسعار:** يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، وبالتالي ظهور ظاهرة التضخم[2].

هـ. **الأثر على النمو:** حيث يغلب النمو في الناتج الداخلي الخام PIB خارج القطاع اللإنتاجي.

---

[1] - W M.Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics Survey and Consolidation**, Oxford Economic Papers, 1984, P 360.

[2] - Fatiha Talahite, **Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA pertinence et dérives**, colloque international « Les enjeux énergétique, lechallenge de l'venir », **Faculté** science de gestion et science commerciale , université d'Oran ,21-22 Novembre ,2004,P05.

المطلب الثالث: سبل معالجة المرض الهولندي

1/- الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي:

إن النموذج الساكن للنمو الذي عرضه (1982) توصل إلى أن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي إلى تراجع في التصنيع من خلال وجود اثرين حقيقيين هما أثر الإنفاق الناتج عن تحويل الموارد وأثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية وعليه سيتأثر القطاع الصناعي نتيجة تحسن وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) وارتفاع سعر الصرف الحقيقي وعبر ارتفاع النسبي للأجور في القطاع الصناعي نظرا لزيادة الطلب على الخدمات بسب ارتفاع المداخيل، لذلك يمكننا التأكد بأن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخا مزدوجا كالتالي:

أ/- المستوى الداخلي:

أنه يضعف أهمية الجهد المنتج أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة لإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات وأيضا بسبب توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية.

ب/- المستوى الخارجي:

قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابع لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتي يعرفها العالم حاليا بالتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقرر في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية (موارد غذائية أدوية .....).

إن وضعية الجزائر لها بعض خصائص الظاهرة الهولندية، وتتمثل هذه المظاهر فيما يلي:

تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.

- تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة[1].
- عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.

[1]- د.حاكمي بوحفص، أ.الشارف بن عطية سفيان، **أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، جامعة وهاران 2، الجزائر ، 2016، ص 108.

فدرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي مؤكدة إذا رجعنا لإحصائيات سنتي 2004 و2008، فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة البترولية الأولى سنة 1971 حوالي 25% من إجمالي الصادرات، وأصبحت في حدود 12% سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير الأول في أسعار البترول، ثم بلغت 25,2% فقط سنة 2008، يتبين من هنا ارتباط الإيرادات من العملة الصعبة بأسعار البترول، ويكاد يكون تأثير بقية القطاعات الاقتصادية ليس له أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر.

إن هذا الدور الأساسي للإيرادات النفطية يعيق في الواقع كل محاولة لتنويع الصادرات ويضع الجزائر في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبترول ويمنع تحقيق نمو طويل الأجل يمكن تقديره مسبقا، ويمكن من حيث التحليل النظري الربط بين آثار تحقق الظاهرة الهولندية على البلدان المصدرة للمواد الأولية ونظريات التبعية والسيطرة التي تعد من النظريات الأولى التي قدمت تحليلا معمقا حول الأسباب المعيقة لتنمية البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأولية، وقد فسرت ذلك بالسلوكيات الريعية التي تمت ملاحظتها عقب الصدمات النفطية في البلدان المصدرة للبترول والتي تجسدت من خلال زيادة حجم الاستهلاك العمومي والخاص الذي بلغ درجات عالية من التنوع،

إن تحسين المستوى المعيشي (التعليم، الصحة، السكن، الاستهلاك...) في الاقتصاديات الريعية يمثل المظهر الأساسي للتنمية، ولكن بدون تحقيق نمو حقيقي، أي وجود قاعدة إنتاجية حقيقية، لا يمكن للمستوى المعيشي المرتفع في هذا النوع من الاقتصاديات أن يعكس تنمية حقيقية للقوى المنتجة، إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة للتنمية المستندة للريع النفطي، يستدعي في الحقيقة ضرورة تشجيع تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات الإنتاجية المولدة لقيم مضافة حقيقية وخالقة لمناصب جديدة للعمل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا تمت تهيئة مناخ الاستثمار الملائم[1].

2/- معالجة المرض الهولندي:

يمكن معالجة المرض الهولندي من خلال بعض الإجراءات والسياسات التي يمكن للدولة أن تقوم بها على مختلف المستويات، وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على المواد السياحية أو غيرهما، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا تعتمد على هذا القطاع بشكل

[1]- د.حاكمي بوحفص، أ.الشارف بن عطية سفيان، مرجع سابق، ص 109.

منفرد لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، فيمكن معالجتها بإحدى الإجراءات التالية:

- ضرورة التنويع الاقتصادي.
- تحسين أداء السياسة المالية.
- إنشاء صناديق سياسية.
- السياسة التجارية حمائية[1].

[1]- حامد عبد الحسين الجبوري،**التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية**، بحث مقدم لمركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 56.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل لأسعار البترول وأهم الأزمات البترولية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ليتضح جليا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع البترولي والذي يمثل القطاع المزدهر، وهذا مما أدى إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على تخطي مشكلة لعنة الموارد، كما تطرقت إلى بعض السياسات التي يمكن تطبيقها في الجزائر للخروج من هذه المعضلة.

الفصل الثاني

محددات حول النمو الاقتصادي

تمهيد

منذ أن ارتبط الاقتصاد بإرادات المنتجات البترولية لوحظ أن اقتصاديات البلدان المصدر له سجل معدلات نمو ضعيفة أكثر من ما هي قوية في بعض الفترات المصاحبة لأزمة أسعار البترول، هذا أدى ومازال يؤدي إلى التساؤل والحيرة لدى الاقتصاديين، إذ أنه رغم الفرص المتاحة لها ورغم غناها الوفير إلا أنها تشهد تدبدبات في نموها، وا ٍن حدث فهو ضعيف، يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثر في واقع الأفراد ومستقبلهم، فهو وسيلة رئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج وتحسين المستوى المعيشي في كل المجتمع، تهتم الدراسات والاقتصاديات بعملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، هذا يتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو، ثم التعرض إلى المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم عوامل المصادر النمو ومصدره.

المبحث الأول: مفاهيم خاصة حول النمو والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

1/- تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

أ/- النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن ربما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارد من السلع والخدمات، ويعكس اقتصاد التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة.

وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو المتوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن أي أن النمو الاقتصادي يعني:

- ❖ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ❖ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ❖ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.[1]

ب/- التنمية الاقتصادية:

هي تتقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[2]

---

[1]- عثماني أنيسة، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي، تقييم أثار برنامج. الاستثمارات العامة وانعكاسا على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 2001-2014، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 102 .

[2]- نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد، مؤسسات**، الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 499.

2/- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعني بالنمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وا ٍذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الإنتاج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فان التنمية الاقتصادية تذهب إلى ابعد من ذلك حيث تتضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج .

فالتنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني و تسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو في مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب أي يزداد من حيث الوزن والطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة والخبرات المكتسبة.

الجدول رقم 01: يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
▪ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.	▪ عملية مقصودة (مخططته) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
▪ يركز على التغيير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات.	▪ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
▪ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	▪ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
▪ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	▪ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، قاهرة، 1999، ص 39

المطلب الثاني: سمات وعناصر النمو الاقتصادي

1/- سمات النمو الاقتصادي:

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:

أ. زيادة حجم الإنتاج:

ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج، ولهذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

ب. حدوث تغييرات على مستوى طرق التنظيم :

بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الربح لأصحابها، فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض اكبر والاستمرار في عملية النمو.

ج. التقدم الاقتصادي:

كما سبق لنا تعريف التقدم الاقتصادي بأنه مجموعة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

2/- عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي[1] .

أ. العمل:

تعني بالعمل مجمع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان في البلد، وكذلك بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجياته لعناصر العمل، بحيث كلما زادت إنتاجياته عنصر

1- سالفادور دومينيك، يوجين دوليو، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، تر: علي احمد علي، الدار الدولية للاستثمار ات الثقافية، القاهرة، 2004، ص 115.

العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها، ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وعتاد العمل المستعملة في إنتاجه.

ب. رأس المال:

يعرف رأس مال بأنه مجموعة السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهته وعلى توسيع الإنتاج بواسطته الاستثمارات المختلفة المحققة[1].

ج. التقدم التقني:

التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج أقل من عوامل الإنتاج أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي، فإنه وأن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقق نمو اقتصادي.[2]

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

1/- المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي

إن النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي لها أهمية كبرى وهذا من الناحيتين العلمية والتاريخية، من الناحية العلمية المقارنة بين نظريات الماضي والحاضر تجعلنا نتصرف على مدى تطور المجتمعات منذ القدم، وا ٍما من الناحية التاريخية فتجعلنا هذه الدراسة لا نقع في أخطاء الماضي بل نتفادى كل ما هو معرقل، ونعمل بكل ما هو مفيد لعملية التنمية.

أ/- التجاريين والتنمية:

يعد التجاريون من الأوائل الذين وضعوا نظرية اقتصادية حول التنمية الاقتصادية بشكل أوضح، مع أن هذا الفكر كان يهتم بالجانب السياسي للدولة أكثر من اهتمامه بالجانب الاقتصادي، ونجد كتاباتهم توسع في الكلام عن التنمية ورخاء الدولة، ويرى بعض المفكرين إن أراء التجاريين في المجال الاقتصادي لم تكن أراء قيمة جدا، بحيث يمكن أن تضعها في مقام النظريات وا ٍذا كانت حسب رأيهم أفكار غير متكاملة، ابتدءا

[1]- محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000 ، ص57

[2]- ب. برنبيهوا ٍ. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، تر: شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، 1989، ص 451 .

من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر، وأهم أفكارهم هو أن تزيد الثروة في البلد دون أن يهتموا بكيفية توزيعها أو ما يصيب الفرد منها[1].

ب/- التجاريون والنشاطات الاقتصادية:

إن الصناعة والتجارة هما أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين، بل يعتبران العمودان الأساسيان في التنمية الاقتصادية، وحتى يتم تطوير هذين القطاعين المهمين عندهم، فإن الدولة بدأت تخفض من الضرائب على رجال الأعمال والصناع بل شرعت الدولة في مساعدتهم بمكونات مادية بخفض الأسعار العالمية، أي أن الدولة بدأت تعمل على خلق مناخ جيد ملائم لتطوير الصناعة والتجارة، وكان التجاريون يرون عكس ذلك بالنسبة للزراعة، لأنها قطاع ثانوي ويعتمد في تطوره على الصناعة والتجارة.

ج/- التنمية عند الفيزيوقراط (الطبيعيون):

تبلورت أفكار المدرسة الطبيعية عند المفكر الفرنسي المعروف "فرنسوا كيني" فقامت هذه المدرسة بنشر أفكار اقتصادية خاصة بالتنمية لكنها كانت أفكار عامة وغير متخصصة.

إن القطاع الفلاحي هو النشاط الأساسي الذي يدفع التطور الاقتصادي إلى الأمام وهو المحرك للقطاعات الأخرى الغير زراعية، بل إن نمو هذه القطاعات الأخيرة مرهون بنمو القطاع الفلاحي، حيث أن كيني قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

طبقة الملاك (ملاك الأراضي):

- طبقة المنتجين وهي طبقة المزارعين المباشرين، والطبقة العامة وهي طبقة الصناع، لأن الزراعة هي وحدها التي تزيد من الثروة، إما القطاع الصناعي فانه يعمل على تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة أو نهائية.
- إن التنمية الاقتصادية تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع أساسي لإحداثالتطور، وا ما القطاعات الأخرى فإنها ثانوية.

د/- التنمية الاقتصادية عند المفكرين الكلاسيك:

إن المفكرين الكلاسيك هم بداية جديدة لمبادئ وأسس الاقتصاد السياسي، ومع ذلك فإن نظريتهم كانت عامة رغم إشارتهم إلى ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، وكانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة

[1] -Gregory Mankiw, Macroéconomie ; 3 eme édition, édition de Boeck ; Belgique ; 2003- P272.

التنمية عند الكلاسيك، خاصة على يد "ادم سميت"، كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ العمل الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج، وبالتالي في التطور والتنمية.

يرى المفكرون الكلاسيك أن شروط التنمية ثلاثة:

- الربح الكافي في المجتمع.
- وفرة المواد الأولية.
- وفرة مواد العيش للعمال والمنتخبين.

نرى الآن أهم المفكرين الكلاسيك وأرائهم في التنمية وهم ادم سميت، ريكاردوا، توماس، روبرت مالتس التنمية عند ادم سميت: يبين "ادم سميت" أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وهي حسب رأيه كالتالي:

- تجميع رأس المال.
- رفع إنتاجية العمل.
- النمو السكاني.
- حرية التجارة الدولية[1].

يعطي "**ادم سميت**" إلى القطاع الفلاحي عناية كبيرة يوجب في ذلك استخدام التقدم التقني من عتاد والآلات حديثة...الخ، ويتفطن "سميت" إلى البطالة التي تحدث في الريف عند إدخال التقنيات الحديثة على القطاع الفلاحي.

إن أهمية القطاع الفلاحي تكمن في كونه يؤمن الضروريات للعيش، ولذلك يجب العمل على تطويره أولا ثم تطوير القطاع الصناعي الذي يؤمن الحاجات الأقل ضرورة.

يمكن تلخيص ما قاله سميت في النقاط التالية:

- إن الحرية الفردية هي أساس التنمية الاقتصادية.
- الحكومة لا تتدخل إلى في القيام بالخدمات العامة (الأمن، القضاء....).

[1] - Gregory Mankiw,2003- P273 .

- إن زيادة رأس مال الدورة الإنتاجية أمر مهم، بل ضروري لإحداث التنمية.

هـ/- التنمية عند ريكاردو:

يرى "ريكاردو" إن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر كوارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، قسم ريكاردو المجتمع إلى طبقات: الرأسماليين، العمال، القطاعيون، فحسب ريكاردو الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة.

أما العمال فأنهم مهمون، لكنهم اقل أهمية من الرأسماليين لان أعمالهم مرتبطة بالوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر الآلات والعتاد...، وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاع وهو مالك الأرض، فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي لأنه يقدم الأرض وهو العنصر الأساسي للعمل الفلاحي[1].

2/- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

إن نظريات التنمية القديمة التي تناولها في حقيقة الأمر أفكار اقتصادية عامة لا أكثر فلم نتطرق إلى موضوع التنمية والنمو من التخصص، إلا أنها في حقيقة الأمر تعتبر نظريات التنمية والنمو الحديثة القاعدة الأساسية للنظريات الحديثة، بل يمكن اعتبار هذه الأخيرة امتداد الأفكار الكلاسيكية أو الماركسية وظهر اقتصاد التنمية من جديد بعد الحرب العالمية الثانية.

من بين النظريات الحديثة الأكثر شهرة في العالم نجد:

أ/- نظرية المراحل "لروستو":

لقد لخص "روستو "نظرية المراحل في كتابة مر احل النمو الاقتصادي الذي ظهر عام 1956 كما ان " روستو " يستخدم المنهج التاريخي هو كذلك في تحليله لنظرية النمو، فكما كان الحال عند "ماركس" هو الآخر يرى أن المجتمعات تتطور من مرحلة إلى أخرى.

ويرى كذلك أن أخر مرحلة من مراحل النمو هو بناء الرأسمالية فيبين بذلك انتماءه إلى المجتمع الرأسمالي.

[1] - Gregory Mankiw,2003- P274.

يقول روستو أن المجتمع يتطور عبر خمسة مراحل هي[1]:

- التجمع التقليدي.
- التهيء الانطلاق.
- الانطلاق.
- الاندفاع نحو الاكتمال.
- الاستهلاك الواسع.

ب/- مرحلة المجتمع التقليدي:

"روستو" يرى فيها أن المجتمع يكون تقليديا ويتميز هذا المجتمع بمميزات أساسية هي:

- هو مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاج، كما أن 85% من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو إنتاج المواد الغذائية.
- الدخل الوطني يصرف معظمه في أشياء غير إنتاجية.
- إن السلطة السياسية تكون بأيدي ملاك الأرض ومركزية يدعمها الجيش.

إن أهم ميزة للمجتمع التقليدي هي ضعف مردودية الأرض للهكتار الواحد لأن المجتمع التقليدي لا يملك من إمكانيات التي تسمح له برفع الإنتاجية للفرد الواحد، فهو لا يقدر على استخدام العلم و التكنولوجيا الحديثة.

ج/- مرحلة التهيئ الانطلاق: تميزت هذه المرحلة بالمميزات التالية:

- إنهاء المرحلة الانتقالية للانطلاق حيث تحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات الصناعية.
- تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة.
- تغلغل التقدم الاقتصادي من الخارج عن طريق نقل التكنولوجيا.

أن أهم ما يمكن ملاحظته هي هذه المرحلة هو بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة وفي كل المجالات، وهذا يعمل على زيادة الاستثمارات.

[1]- رجا بن ماحي المرزوقي، **أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي**، حالة المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 2013، ص 02.

د/- الانطلاق: تميز هذه المرحلة بقصرها نسبيا بالمقارنة مع المراحل الأخرى[1].

- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة والتي تعتبر أهم الخصائص لهذه المرحلة.
- تعتبر هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية .
- يرى روستو أن هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10 % من الدخل الوطني و كان موجودا في كندا قبل 1890 والأرجنتين قبل 1914 حيث كان الاستثمار يفوق 5 من الدخل الوطني.

هـ/- الاندلاع نحو الاكتمال:

- تعتبر هذه المرحلة أطول نسبة وحجم الاستثمارات يقدر ما بين 10 % و20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية.
- يزداد تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد ويصبح مستوى الاقتصاد مستوى عالي.
- تتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة، كما تتطور المشتريات، ويصبح البلد في غنى عن الموارد التي كان يستوردها.

و/- الاستهلاك الواسع:

في هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد بحيث يصبح عدد كبير من الأفراد المجتمعي يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية(الأكل، اللبس، السكن).

هـ/- المنهج المزدوج "Lewis":

- يعتبر هذا المنهج التنموي بمثابة المنهج الأكثر واقعية للعالم المتخلف لأن التنمية تعتمد على العدد الهائل من العمال المتواجدين في دول العالم الثالث بصفة عامة (حسب هذا المنهج).
- يسمى هذا المنهج بالمنهج المزدوج لان (لويس) يرى بان مجتمعات الدول المختلفة تتكون من قطاعين، قطاع تقليدي وقطاع رأس المال.
- القطاع التقليدي يعتمد في الأساس على الفلاحة الغذائية بالإضافة وظائف أخرى حرة (تجارة صغيرة...).

[1]- رجا بن ماحي المرزوقي، مرجع سابق، ص 03.

- أما القطاع الرأسمالي هو قطاع متطور يقوم به الرأسماليون ويستخدمون تقنيات حديثة ويستثمرون في القطاع الصناعي بصفة عامة[1].

نموذج "هاورد دومار": يعتبر هذا النموذج بالنسبة للنمو أحد أشهر نماذج الكنزين الجدد، هذا النموذج الذي يعتبر التوفير ورأس المال عملية النمو الاقتصادي.

"هارود دومار" شرحا فكرتهما هذه باستخدام المعادلة التالي:

حيث:

g : نسبة النمو.

S: نسبة الادخار.

C: المعامل الحدي لرأس المال

وهكذا فإن معدل النمو يكون أكثر ارتفاعا عندما تكون نسبة الادخار أعلى ما يكون، لكن في حالة عدم قدرة البلد على توفير معدلات مرتفعة من الادخار الداخلي، فإنها تلجأ إلى الادخار الخارجي حتى تتمكن من تحقيق مستوى معين من النمو فتلجأ الدول المتخلفة ضعيفة الادخار إلى القروض من الخارج. إن نموذج "هاورد دومار"، يمكن في حقيقة الأمر تطبيقه في الدول المصنعة، لأن الدول المتخلفة بالإضافة إلى نقص الادخار وتراكم رأس المال، فإنها لا تملك الإجراء المناسب لاستخدام التقنيات الحديثة، إذ تصطدم هذه الأخيرة في كثير من الأحيان بعدم إمكانية استغلالها من طرف العمال غير المكونين، بل إن الأوضاع السياسية والاجتماعية في كثير من الدول المتخلفة غير مواتية لإدخال التقنيات الجديدة[2].

لكن اعتبار عنصر رأس المال الوحيد والرئيسي لتحقيق التنمية تجعلها تخطئ، إذ في الحقيقة قد يلعب هذا العنصر دورا هاما، لكنه غير كافي لتحقيق التنمية والنمو، وتبقى العناصر الأخرى (من أوضاع اجتماعية وسياسية) تلعب الدور الأهم والرئيسي.

[1]- رجا بن ماحي المرزوقي، مرجع سابق، ص 03.

[2]- رجا بن ماحي المرزوقي، مرجع سابق، ص 04.

المبحث الثاني: مكونات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: أهم نظريات النمو الاقتصادي

1/- نظرية ماركس للنمو:

تتلخص نظرية ماركس للنمو في العناصر التالية:

- مفهوم فائض القيمة.
- التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية.
- السير نحو رأسمالية الدولة

حيث يعرف ماركس فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة إنتاج عند حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار، أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في أسمى عطائه ويرى أن التسيير المركزي الاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكننا من تحقيق الفائض القيمة الكامن لها، وذلك يعني استعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن، فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض التكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا عن زيادة الفائض المحقق من طرف الرأس مالية الاحتكارية وهو ما يدعم هذا النظام.

كما يرى **ماركس** أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تهتم الدولة مدا الفائض الاقتصادي ثنأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فان النظام الاقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة .

الدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة وتساعد الرأسماليين من جهة الفرد بواسطته النفقات العسكرية وما تتيحه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية للاستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين[1].

حتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم وهو ما يؤدي بالمجتمع إلى دخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور، ويقصد كارل ماركس بالتطور الرقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الاقتصادي وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الأردن، 2007، ص 56.

القيمة واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة، كما أن واقع الدول الرأس مالية اليم ينافي ما ذهب إليه من أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها، بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية وحلول الاشتراكية كان التنبؤ عكسيا.

2/- النظرية الكنزية.

يرد كينز أن الدخل الكلي ذالة على مستوى التشغيل وبالتالي فانه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإشهار والطلب على الاستثمار أي أن الفجوة مابين الدخل والاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار يعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من أصول الرأس ماليته الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار بانضر **الكنزي** وتعطي بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف x الزيادة في الاستثمار

بالتالي فانه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من مشاكل الدول النامية بل انصب اهتمامها على اقتصاديات الرأس مالية والاستثمارات، ولق حصر **كينتز** الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي والقدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم، ومنه يتضح أن **كينز** لم يقدم منهج منتظما للتنمية الاقتصادية وترك مهمة ذلك لمن طاق عليهم اللاحقون من أمثال "**دومار، هارود، جون ويتسون....** وغيرهم.[1]

المطلب الثاني: إستراتيجيات النمو الاقتصادي

1/- النمو المتوازن:

نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو المتوازن لبدأ عملية التنمية وخروج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة هو القضاء على مشكل ضيق السوق، وانخفاض الإنتاجية في الدول المتخلفة وما يترتب عليه من انخفاض الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي ضيق نطاق السوق، ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار.

يرى "Nurkse" أن السبيل الوحيد للخروج من مشكلة ضيق البنوك تتمثل في برنامج استثماري تتوجه فيه

[1]- لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، بدون تاريخ نشر، ص256.

الاستثمارات إلى جهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة من حيث خدماتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي، إلا أن نجاح مثل هذا النمط يتطلب إنشاء كل مشروعات في نفس الوقت.

إن إستراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم الوفورات الخارجية "ECONMIES.EXTERNES" عن طريق خلق طلب عن ناتج الصناعات ينضر الكثيرون على الدفعة القوية ولنمو المتوازن بوصفهما وجهين لعملة واحدة، كما يعتبر البعض الأخر أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية، ويمكن تلخيص نظرية النمو المتوازن فيما يلي:

- دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات.
- توجيه هذه الاستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في عديد من الأنشطة.
- أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

2/- النمو غير المتوازن

تعتبر كسياسة بديلة للنمو المتوازن لهذه النظرية مفكروها ومؤيدوها، مثل "F.PERROUX" : و"فرانسو سيرو" و"دوبير نيس" و "D.DEBERNIS" و"روستو "W.W.ROSTOW" "

ويمكن حصر المعطيات الاقتصادية التي تنطلق تحليلات هذه النظرية في ثلاثة عناصر كبيرة هي:

- وجود موارد طبيعية موزعة توزيعا غير متكافئ بين المناطق، ويرى "Satorrsky" أن ذلك يدفع البلدي الذي يملك شروطا أفضل في وفرة مورد طبيعي ما إلى تركيز إنتاجية حوله، فيتخصص في هذا الإنتاج الذي يعتمد عليه في قيادة التنمية وهي سياسة نمو غير متوازنة نجد جذورها التاريخية في نظرية التفضيلات المقارنة لـ "ريكاردو" عن التخصص التجاري بين الدول، حيث تحصي أكبر الفوائد، في المبادلات التجارية، يستلزم من كل بلد أن يتخصص في إنتاج تكون فيه تكاليفه النسبية أقل[1].
- ندرة رأس المال والخبرات الفنية في البلدان المتخلفة لا تساعدها على تطبيق سياسة النمو المتوازن، لأنها تقتضي حجما كبيرا من الاستثمارات يستحيل على مثل هذه المجتمعات الفقيرة ذات الدخل الحقيق المنخفض والادخار الضعيف، توفير شروطها، وا ذا وزعت إمكانياتها المادية والفنية المحدودة في عدة نقاط استثمارية وستكون قطرة في البحر تتلاشى دون إحداث الأثر المنتظر منها في النمو المتوازن، ولهذا يكون

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 57.

من مصلحة التنمية تجميع هذه الإمكانيات وتركيز استثمارها في مشاريع محدودة، تعطى فيها للنمو الاقتصادي عند البداية دفعة قوية، وهي سياسة نمو غير متوازن.

- وجود قطاعات نشطة وقطاعات خاملة في الاقتصاد الوطني يتطلب في التنمية التركيز بالاستثمار على القطاعات الأكثر حيوية والتي تتمتع بمعدل توسع سريع، وهذا الدور الذي نعلقه عليها كفيل بأن يؤثر مباشرة على التنمية في المجتمع ويجر وراءه القطاعات الخاملة في نفس الاتجاهات، ويرى "رستو" أن درجة حيوية هذه القطاعات ليست ثابتة في كل مراحل النمو، وتختلف من مرحلة لأخرى، لأن احتياجات النمو خاضعة بدورها لتطور ولهذا يمكن في نظرنا تصور القطاع القائم.

المطلب الثالث: قياس وأهمية النمو الاقتصادي

1/- قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج و الدخل الفردي.

أ/- الناتج الوطني:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه وما يصطلح عليه تمسيته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق فالبلد وتقسيمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعادلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار اثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا العملة الدولية الواحدة لتقسيم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب/- الدخل الفرد:

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العالقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه[1].

[1]- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة غرداية، 2011 ، ص 09.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا، ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد، الدول ومن ثم ترتيب الدول أكثر نمو وفق أكبر قدرة شرائية.

2/- أهمية تحليل النمو الاقتصادي.

تعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد وللمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ/- بالنسبة للأفراد:

إن النمو الاقتصادي ما يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجة الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد فالقضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد وبفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية .

ب/- بالنسبة للدولة:

إن الدولة الحامية العامة للأفراد والساهرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة، وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو وذلك بناءا على إحصائيات ومعطيات ميدانية[1].

[1]- مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 10.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات ويتحقق بوجود عدة عناصر لا بد من توافرها أهما العمل والتقدم والتكنولوجي.

ولا يفهم النمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمنعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعد جزء لا يتجزأ من عملية البناء، وتحقيق رفاهية المجتمعات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية وتحليلية لهذه المعطيات النظرية معتمدين على مجموعة معطيات إحصائية، نرى انه من الواجب دراستها، وهذا لارتباطها بعضها ببعض، وسنحاول فيما إذا كانت هذه الدراسة الإحصائية تتوافق مع النظرية الاقتصادية، بحيث سنقوم بدراسة تطبيقية تدرس بتأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي الجزائري.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

1/- دراسة وهيبة:

كانت هذه الدراسة تحت عنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، سنة 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي، حيث قامت الباحثة بدراسة التغيرات الحاصلة على أسعار البترول خلال الفترة 1973-2003، كما حددت الدراسة الأزمات البترولية التي تعرضت لها المنطقة العربية وآثارها على الاقتصاد العربي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن أهم وأخطر ظاهرة تولت إستنزاف الأموال العربية البترولية هي ظاهرة إعادة التدوير الداخلية والخارجية.
- أن التنمية الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته، مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومطامع الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

2/- دراسة سعد الله:

بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجائر (2000-2010)" سنة 2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2010)، وتم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط فضال عن دراسة خصائص منحنى الطلب والعرض على النفط.

كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط، والمنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن نشهدها خلال القرن 21، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير

ملموس على الاقتصاد الكلي خلال (2004-2010)، إن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار الاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية المنتهجة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1/- دراسة Stéphane, et al:

كانت تحت عنوان "Behind Oil Price Changes Assessing The Factors" تقييم العوامل الكامنة وراء التغييرات في أسعار النفط 2008.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل التي ساهمت في زيادة أسعار النفط بالإضافة إلى العرض والطلب على النفط الخام، من خلال توسيع نموذج ألسعار النفط الخام تشمل معدلات تشغيل المصافي، والتأثير غير الخطي من قدرة أو بك، والظروف في أسواق العقود الآجلة كمتغيرات تفسيرية، تسمح هذه العوامل للنموذج لأداء جيد نسبياً للتوقعات التي تنطوي عليها هذه العقود على بورصة نيويورك تشير نتائج هذا التحليل إلى أن هناك القليل من الأدلة على أن زيادة طاقة التكرير يمكن أن تخفض أسعار النفط الخام. ومن المتغيرات التي حددتها هذه الدراسة التي تؤثر على أسعار النفط، هي مخزونات النفط الخام التي يمكن أن تسهم فعلياً في انخفاض الأسعار فكل أيام استهلاك الأمام يقلل أسعار النفط الحقيقية بنحو 2 دولار في المدى الطويل.

2/- دراسة Yan:

بعنوان "Price Fluctuations and Its Influencing Analysis of the International Oil"

"تحليل تقلبات أسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة فيها" 2012.

بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى الدولي، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي من خلال استعراض المسار التاريخي لتذبذب أسعار النفط العالمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن هناك عوامل مختلفة ومتعددة تؤثر على أسعار النفط لعالمية غير عاملي العرض والطلب.

- وأن كثرة العوامل التي تؤثر على أسعار النفط وتعقدها أدى إلى إيجاد صعوبة في التنبؤ بأسعار النفط العالمية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

لمحاولة استنباط درجة التأثير بين سعر البترول ومختلف المتغيرات اعتمدنا على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد ما بين 1995-2015، وقد تم الحصول على ما قيمته 20 مشاهدة، وفي ما يلي نقدم تعريف لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة

الجدول رقم 02: يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة	الرمز	المتغير التابع	الرمز
التضخم	INF	النمو الاقتصادي	Cé
البطالة	TCH		
الناتج المحلي الإجمالي	PIB		
الإنفاق الحكومي	RGEX		
سعر البترول الحقيقي	ROILP		

1/- الرموز المستخدمة في الدراسة:

Cé : يمثل النمو الاقتصادي: تم الاعتماد على التقارير السنوية لبنك التنمية.

INF: يمثل التضخم: تم الاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1995-2015.

TCH: يمثل البطالة: تم الاعتماد على إحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2015/1995.

PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي: بقيم ثابتة بالمليار دولار حسب سنة 2005، وهي إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، خلال الفترة 2015/1995.

RGEX: يمثل الإنفاق الحكومي: بقيم ثابتة بالمليار دولار حسب سنة 2005، وهي إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، خلال الفترة 2015/1995.

ROILP : سعر البترول الحقيقي: تم الاعتماد على إحصائيات الصادرة عن منظمة OPEC خلال الفترة 2015/1995.

حيث يفترض ان تكون العلاقة الموجودة بين المتغيرات من الشكل :

Cé = F (**INF , TCH ,PIB ,RGEX , ROILP**)

ونفترض ان الصيغة الخطية للنموذج من الشكل :

Cé1 = C + B1INF+ Ui

Cé2 = C + B2TCH+ Ui

Cé3 = C + B3PIB+ Ui

Cé4 = C + B4RGEX + Ui

Cé5 = C + B5ROILP+ Ui

Cé6 = C + B1INF+ B2TCH + B3PIB + B4RGEX + B5ROILP + Ui

حيث Ui تعبر عن متغير عشوائي يمثل حد الخطأ، وقد تم الاعتماد في التقدير على برنامج EViews واستخدام الانحدار الخطي البسيط, واعتماد طريقة المربعات الصغرى في التقدير.

2/- النماذج:

أ/- النموذج الأول:

حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الأول، النمو الاقتصادي متغير تابع والتضخم متغير مستقل وتظهر كالتالي:

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:30
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.666310	0.439817	8.335995	0.0000
INF	-0.005571	0.050499	-0.110328	0.9133

R-squared	0.000640	Mean dependent var	3.633810
Adjusted R-squared	-0.051958	S.D. dependent var	1.459207
S.E. of regression	1.496635	Akaike info criterion	3.734709
Sum squared resid	42.55843	Schwarz criterion	3.834187
Log likelihood	-37.21444	Hannan-Quinn criter.	3.756298
F-statistic	0.012172	Durbin-Watson stat	1.851311
Prob(F-statistic)	0.913306		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

معادلة نموذج الانحدار المقدر:

CE = 3.66631 - 0.005571*INF + 0.439817

قيم T للمتغيرات وهي:

8.335995 /-0.110328

معامل التحديد: R^2 =0.000640

عدد المشاهدات: N = 21

إحصائية فيشر: F = 0.012172

معامل التحديد المعدل: R^2=-0.0519958

إحصائية داربن واتسون : DW = 1.851311

إحتمال الخطأ: Prob = 0.91

- **التحليل اقتصادية للنموذج الأول:**

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير المستقل الاول inf بينه وبين المتغير التابع CE هي علاقة عكسية حيث يستدل من التقدير اعلاه أن β قيمة سالبة وتقدر بـ (0.005571 -) وستدل على ان التضخم يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وان زيادة التضخمبوحدة واحدة يترتب عليه انخفاظ في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0.005 % .

المعلمة الثانية الثابت (C) والتي تقدر بـ (3.66631) يستدل على انه في حالة كانت معدل التضخم منعدم فإن متوسط معدلات النمو الاقتصادي يقدر بـ 3.66 % .

➢ **اختبار Jareque-Bera للنموذج الأول :**

الشكل رقم 01: اختبار Jareque-Bera

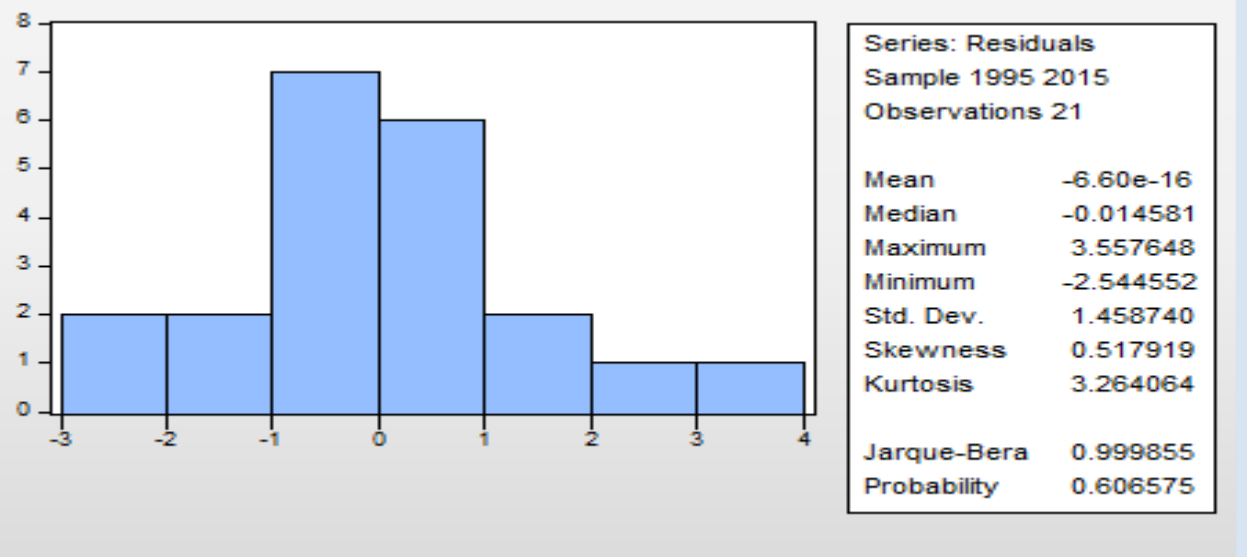

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن القيمة الإحتمالية للنمو أكبر من 0.05 % مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تعبر على أن أخطاء النموذج تتبع توزيع طبيعي .

➢ **اختبار LM Test Breush-Pagan Godfrey للنموذج الأول :**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.788400	Prob. F(2,17)	0.4705
Obs*R-squared	1.782482	Prob. Chi-Square(2)	0.4101

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمالية أكثر من 0.05، مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب/- النموذج الثاني:

حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الثاني، النمو الاقتصادي متغير تابع والبطالة متغير مستقل وتظهر كالتالي:

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/14/19 Time: 13:36
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.661051	0.791985	3.359977	0.0033
TCH	-0.052991	0.039646	1.336588	0.0071

R-squared	0.785944	Mean dependent var	3.633810
Adjusted R-squared	0.637836	S.D. dependent var	1.459207
S.E. of regression	1.431336	Akaike info criterion	3.645486
Sum squared resid	38.92572	Schwarz criterion	3.744964
Log likelihood	-36.27760	Hannan-Quinn criter.	3.667075
F-statistic	1.786468	Durbin-Watson stat	1.937890
Prob(F-statistic)	0.000043		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

معادلة نموذج الانحدار المقدر:

*TCH+ 0.7919851- 0.052991CE = 2.66105

قيم T للمتغيرات وهي:

3.359977 / 1.336588

معامل التحديد: R^2 =0.785944

عدد المشاهدات : N = 21

إحصائية فيشر : F = 1.786468

معامل التحديد المعدل : R^2=0.637836

إحصائية داربن واتسون : DW = 1.937890

إحتمال الخطأ: Prob = 0.00

➢ **دراسة إقتصادية للنموذج الثاني:**

يظهر من علاقة الانحدار أن العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير المستقل الثاني tch والمتغير التابع ec هي علاقة عكسية يستدل من التقدير اعلاه أن β قيمة وتقدر بـ0.05299 -وستدل على ان معدلات البطالة تؤثر اسلبياعلى معدلات النمو الإقتصادي وان زيادة البطالة بوحدة واحدة يترتب عليه نقصان في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.05 %.

ومعلمة (C) الثابتة التي تقدر بـ 12.66105 تبين على انه اذا كانت معدلات البطالة معدومة فان متوسط معدل النمو الاقتصادي يقدر بـ : 12.66% .

➢ أختبار Jareque-Bera للنموذج الثاني :

الشكل رقم 02: إختبار Jareque-Bera

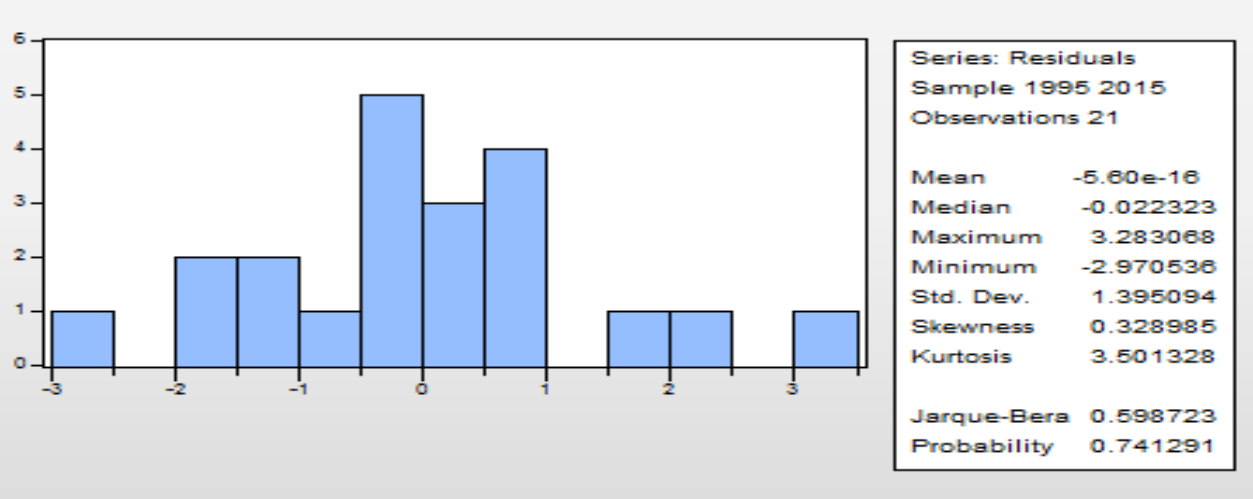

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل :

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.59 وهي أكثر من 0.05، ونستنتج بأننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تعبر على أن أخطاء النموذج تتبع توزيع طبيعي في هذا النموذج.

➢ **أختبار LM Test Breush-Pagan Godfrey للنموذج الثاني :**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.658281	Prob. F(2,17)	0.5304
Obs*R-squared	1.509443	Prob. Chi-Square(2)	0.4701

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الاحتمالية تساوي 0.53 وهي أكثر من 0.05، مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ج/- النموذج الثالث:

حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الثالث، حيث النمو الاقتصادي متغير تابع الناتج المحلي الإجمالي متغير مستقل وتظهر كالتالي:

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/14/19 Time: 13:40
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.609611	1.531165	3.010526	0.0072
PIB	0.007071	0.010845	-0.651975	0.5222

R-squared	0.841883	Mean dependent var	3.633810
Adjusted R-squared	0.659597	S.D. dependent var	1.459207
S.E. of regression	1.480644	Akaike info criterion	3.713224
Sum squared resid	41.65381	Schwarz criterion	3.812702
Log likelihood	-36.98885	Hannan-Quinn criter.	3.734813
F-statistic	5.425071	Durbin-Watson stat	1.901237
Prob(F-statistic)	0.000027		

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

نموذج الانحدار المقدر:

CE = 4.609611 + 0.00707 *PIB+ 1.5311651

قيم T للمتغيرات وهي: 3.010526 / -0.651975

معامل التحديد : R^2 = 0.841883

عدد المشاهدات : N = 21

إحصائية فيشر : F = 5.425071

معامل التحديد المعدل : R^2 = 0.659597

إحصائية داربن واتسون : DW = 1.901237

إحتمال الخطأ: Prob = 0.00

- **دراسة الاقتصادية للنموذج الثالث:**

نستنتج بوجود علاقة بين المتغير التابع ce والمستقل pib حيث تظهر قيمة β في الجدول اعلاه والتي تقدر بـ 0.00707 والتي تفسر بان زيادة وحدة من الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.07% فيمعدل النمو الاقتصادي.

ومعلمة (C) الثابتة التي تقدر بـ 4.609611 تبين على انه اذا كانت معدل الناتج المحلي الاجمالي معدوم فان متوسط معدلات النمو الاقتصادي يقدر بـ : 4.60% .

- **اختبار Jareque-Bera للنموذج الثالث :**

الشكل رقم 03: اختبار Jareque-Bera

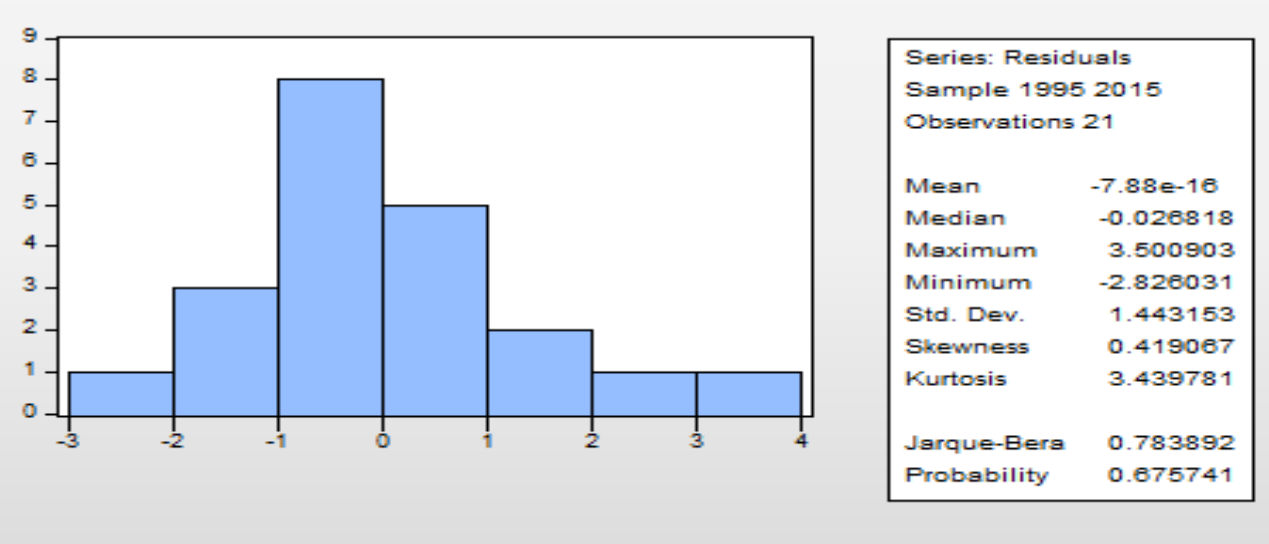

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمالية أكثر من 0.05، مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

- **اختبار LM Test Breush-Pagan Godfrey للنموذج الثالث :**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.681377	Prob. F(2,17)	0.5192
Obs*R-squared	1.558471	Prob. Chi-Square(2)	0.4588

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.59 وهي أكثر من 0.05 ونستنتج بأننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تعبر على أن أخطاء النموذج تتبع توزيع طبيعي في هذا النموذج .

د/- النموذج الرابع:

حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الرابع، حيث النمو الاقتصادي متغير تابع الأنفاق الحكومي متغير مستقل وتظهر كالتالي:

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/14/19 Time: 13:42
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.679111	0.377295	9.751293	0.0000
RGEX	0.004592	3.59E-08	-0.238957	0.8137

R-squared	0.592996	Mean dependent var	3.633810
Adjusted R-squared	0.579478	S.D. dependent var	1.459207
S.E. of regression	1.494870	Akaike info criterion	3.732348
Sum squared resid	42.45810	Schwarz criterion	3.831827
Log likelihood	-37.18966	Hannan-Quinn criter.	3.753938
F-statistic	3.057100	Durbin-Watson stat	1.898516
Prob(F-statistic)	0.000098		

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

نموذج الانحدار المقدر:

0.377295*RGEX+ 4592 0.00+3.679111CE =

قيم T للمتغيرات وهي:

0.238957- / 9.751293

معامل التحديد : R^2 = 0.592996

عدد المشاهدات : N = 21

إحصائية فيشر : F = 3.057100

معامل التحديد المعدل :R^2 = 0.579478

إحصائية داربن واتسون : DW = 1.898516

احتمال الخطأ: Prob = 0.00

- **دراسة الاقتصادية للنموذج الرابع :**

نستنتج بوجود علاقة بين المتغير التابع ce والمستقل RGEX حيث تظهر قيمة β في الجدول أعلاه والتي تقدر بـ 0.04592 والتي تفسر بأن زيادة وحدة من الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.045% فمعدل النمو الاقتصادي .

ومعلمة (C) الثابتة التي تقدر بـ 3.679111تبين على أنه إذا كانت معدل الإنفاق الحكومي معدوم فان متوسط معدلات النمو الاقتصادي يقدر بـ : 3.67% .

- **اختبار Jareque-Bera للنموذج الرابع :**

الشكل رقم 04: اختبار Jareque-Bera

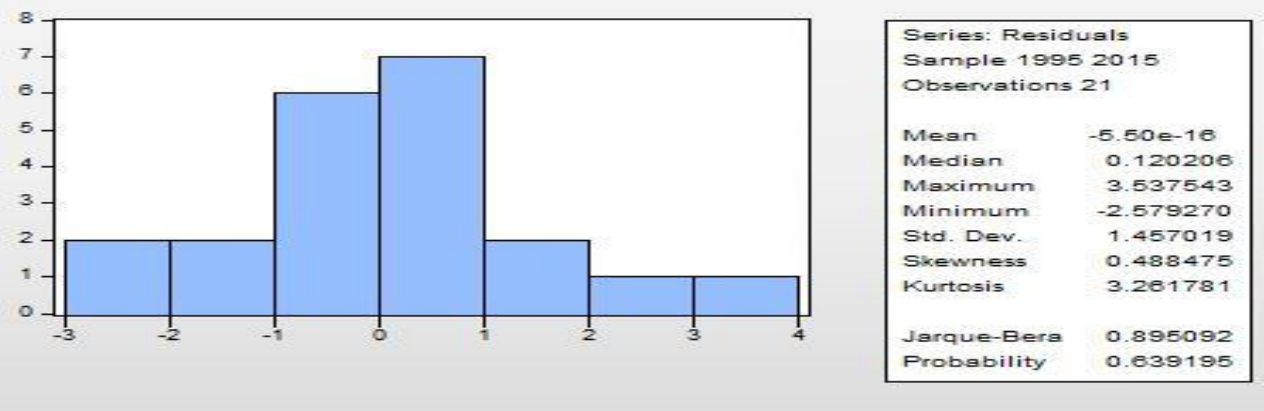

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل :

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمالية أكثر من 0.05، مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

- **اختبار LM Test Breush-Pagan Godfrey للنموذج الرابع:**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.805411	Prob. F(2,17)	0.4632
Obs*R-squared	1.817613	Prob. Chi-Square(2)	0.4030

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل :

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.46 وهي أكثر من 0.05، ونستنتج بأننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تعبر على أن أخطاء النموذج تتبع توزيع طبيعي في هذا النموذج.

هـ/- النموذج الخامس:

حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الخامس، حيث النمو الاقتصادي متغير تابع سعر البترول الحقيقي متغير مستقل وتظهر كالتالي:

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares
Date: 06/14/19 Time: 13:43
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.334951	0.581480	7.455027	0.0000
ROILP	0.013299	0.009325	-1.426132	0.1701

R-squared	0.796694	Mean dependent var	3.633810
Adjusted R-squared	0.649152	S.D. dependent var	1.459207
S.E. of regression	1.422894	Akaike info criterion	3.633655
Sum squared resid	38.46791	Schwarz criterion	3.733133
Log likelihood	-36.15338	Hannan-Quinn criter.	3.655244
F-statistic	2.033851	Durbin-Watson stat	2.042157
Prob(F-statistic)	0.000055		

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

نموذج الانحدار المقدر:

CE = 4.334951+ 0.013299*ROILP+ 0.581480

قيم T للمتغيرات وهي:

7.455027 / -1.426132

معامل التحديد: R^2 = 0.796694

عدد المشاهدات : N = 21

إحصائية فيشر : F = 2.033851

معامل التحديد المعدل$R^2$0.649152 =

إحصائية داربن واتسون : DW = 2.042157

إحتمال الخطأ: Prob = 0.00

- **دراسة الاقتصادية للنموذج الخامس:**

نستنتج بوجود علاقة بين المتغير التابع ce والمستقل ROILP حيث تظهر قيمة β في الجدول أعلاه والتي تقدر بـ 0.013299 والتي تفسر بان زيادة وحدة من سعر البترول الحقيقي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.13% فمعدل النمو الاقتصادي.

ومعلمة (C) الثابتة التي تقدر بـ 4.33 تبين على أنه إذا كانت أسعار البترول الحقيقي معدوم فان متوسط معدلات النمو الاقتصادي يقدر بـ : 4.33% .

➢ **اختبار Jareque-Bera للنموذج الخامس:**

الشكل رقم 05: اختبار اختبار Jareque-Bera

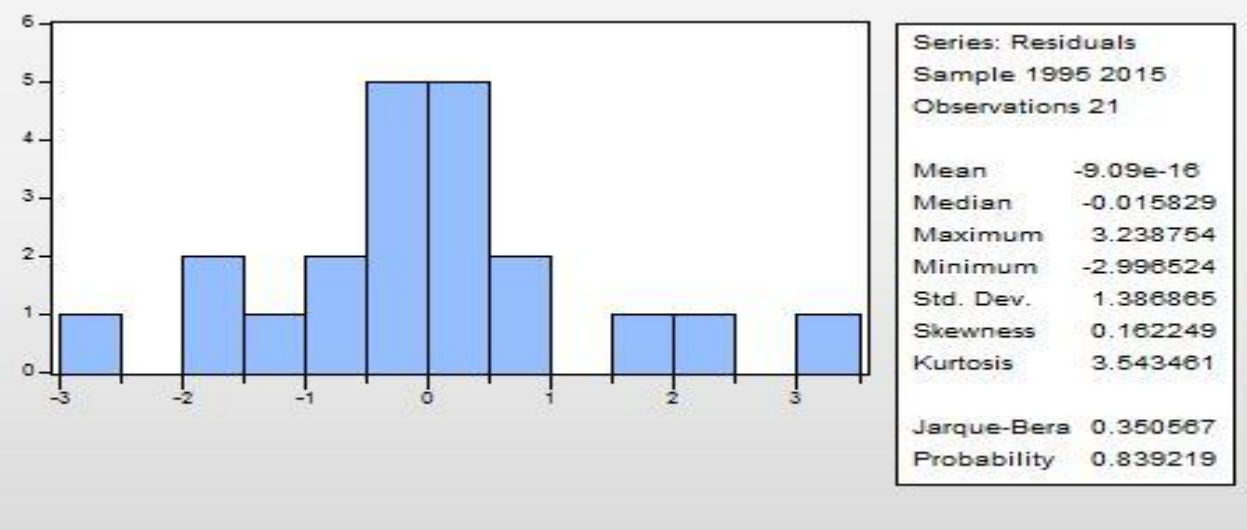

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمالية أكثر من 0.05، مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

➢ **اختبار LM Test Breush-Pagan Godfrey للنموذج الخامس :**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.580853	Prob. F(2,17)	0.5701
Obs*R-squared	1.343257	Prob. Chi-Square(2)	0.5109

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

التحليل:

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.57 وهي أكثر من 0.05، ونستنتج بأننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تعبر على أن أخطاء النموذج تتبع توزيع طبيعي في هذا النموذج .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

1. نستنتج بوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمستقل في النموذج الأول حيث تظهر قيمة β سالبة في الجدول والتي تقدر بـ 0.0055- والتي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بحيث كل زيادة وحدة واحدة من معدل التضخم تؤدي إلى نقصان بنسبة 0.055% في معدلات التضخم في ظل وجود المتغيرات المستقلة الأخرى.

2. نستنتج بوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمستقل في النموذج الثاني حيث تظهر قيمة β سالبة في الجدول والتي تقدر بـ 0.052991-، والتي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدل النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة وحدة واحدة من البطالة تؤدي إلى نقصان بنسبة 0.01% في معدلات النمو الاقتصادي في ظل وجود المتغيرات الأخرى.

3. نستنتج بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل في النموذج الثالث حيث تظهر قيمة β موجبة في الجدول والتي تقدر بـ 0.00707 والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وحدة واحدة من الناتج محلي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.07% في معدل النمو الاقتصادي في ظل وجود المتغيرات الأخرى.

4. نستنتج بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل في النموذج الرابع حيث تظهر قيمة β موجبة في الجدول والتي تقدر بـ 0.045 والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي وان زيادة وحدة واحدة من الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.045% في عدد معدلات النمو الاقتصادي في ظل وجود المتغيرات الأخرى.

5. نستنتج بوجود علاقة طردية أيضا بين المتغير التابع والمستقل في النموذج الخامس حيث تظهر قيمة β موجبة في الجدول أعلاه والتي تقدر بـ 0.013، والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين سعر البترول الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي وان زيادة وحدة واحدة من سعر البترول الحقيقي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.013% في معدلات النمو الاقتصادي في ظل وجود المتغيرات الأخرى.

خلاصة الفصل:

النتائج المتوصل إليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى للنموذج الخطي البسيط المستعمل في هذه الدراسة تظهر أن صدمة أسعار البترول لها تأثير كبير على بعض المتغيرات المدروسة، بحيث ثم الكشف عن وجود درجة عالية من التشابكات والتداخل بين مختلف المتغيرات محل الدراسة.

وقد حاولت هذه الدراسة التعبير عن طبيعة الاقتصاد الجزائري والارتباط الوثيق بسعر النفط والذي يتحكم في جل مؤشرات الاقتصاد الوطني من خلال مداخيله المالية، بحيث ما يجب الإشارة له أنه قد تحدث أحيانا ارتفاعات في سعر النفط، وقد لا تعكس على المؤشرات الاقتصادية وتحسينها.

خاتمة

يعتبر البترول ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما أكتر من مجرد مصدر للطاقة بل أنه سلعة إستراتيجية لها أهمية على مختلف الأصعدة.

كانت هذه الدراسة تبحث في مدى تأثر النمو الاقتصادي بأسعار البترول في الجزائر بحيث قمنا بقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2015 وذلك من أجل إجابة على إشكالينا "كيف تأثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر"، من خلال أسئلتنا الفرعية خلصنا إلى ما يلي:

- ✓ وجود علاقة طردية بين سعر البترول وعملية التمويل التنمية الاقتصادية بحيث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها العوائد المالية التي من الممكن أن تمول مشاريع التنمية الاقتصادية، ويبقى تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال تلك الموارد في التنمية وليس بمدى توفرها لدى الدولة.
- ✓ يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن انحصار مصادر المالية لهذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثتا أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- ✓ إن العوائد المالية الضخمة لم تستفد منها الجزائر بشكل الصحيح لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بدليل ارتفاع مستويات الفقر والأمية في الجزائر.
- ✓ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على سياسة الريع البترولية منذ سبعينيات القرن الماضي .
- ✓ غياب عنصر الرقابة وتخطيط الجيد للسياسات الاقتصادية ومشاريع التنموية.
- ✓ أوضحت الدراسة القياسية ارتباط وثيقا بين بعض متغيرات الدراسة وسعر البترول كون هذا الأخير هو محرك وقائد التغيير أما نحو الاستقرار أو نحو الاختلال في المؤشر الاقتصادي.

توصيات الدراسة.

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- ✓ ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات لمبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية في استخدامها بشكل الذي يضمن الفعالية في توظيفها لخلق قيم مضافة والابتعاد عن توظيها في مشاريع استهلاكية فقط.
- ✓ تفعيل أدوات الرقابة على المال العام ومعاقبة المختلسين.
- ✓ تشجيع عمليات الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تأهل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط إليها في خلق الثروة، وبذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

1/- الكتب:

أ/- العربية

1. ب.برنييه، وا. ر. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، تر: شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.

2. سالفادور دومينيك، يوجين دوليو، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، تر: علي احمد علي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004.

3. سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، خوارزم العلمية، ط1، مج1، 2015.

4. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

5. عبد الرزاق، **الحكومة والقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

6. كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

7. لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، ، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.

8. مجداب بدر عناد، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق**، مطابع ايطاليا، ط1، بيروت، 1998.

9. محمد أحمد الدوري، **محاضرات الاقتصاد في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1983.

10. محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000 .

11. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الأردن، 2007.

12. نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد، مؤسسات**، الجامعة الإسكندرية، 2000.

ب/- الأجنبية:

1. Gregory Mankiw, Macroéconomie ; 3 eme édition, édition de Boeck ; Belgique ; 2003.

2. W M.Corden, **Booming Sector and Dutch Disease Economics Survey and Consolidation**, Oxford Economic. Papers, 1984.

2/- المذكرات والأطروحات:

أ/- العربية:

1. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة غرداية، 2011 .

2. قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008-2009.

ب/- الأجنبية:

1. Fatiha Talahite, **Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA pertinence et dérives**, colloque international « Les enjeux énergétique, lechallenge de l'venir », **Faculté** science de gestion et science commerciale, université d'Oran ,21-22 Novembre ,2004.

3/- المنشورات والمقالات والمجلات:

1. د.حاكمي بوحفص، أ.الشارف بن عطية سفيان، **أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

2. حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، بحث مقدم لمركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2012.

3. حمزة بن زبيب أمال رحمان، **اثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية، حالة الجزائر مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 12، 2017.

4. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 .

5. خالد عبد الله، **الاقتصاد السياسي للدول الريعية الحوار المتمدن**، العدد 86، 2002.

6.راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية، وتأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، 2015 .

7.رجا بن ماحي المرزوقي، **أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي**، حالة المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 2013.

8. عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

4/- الملتقيات والندوات:

1. عثماني أنيسة، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي، تقييم أثار برنامج، الاستثمارات العامة وانعكاسا على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي، 2001-2014، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

الملاحق

السنوات	النمو الاقتصادي	التضخم	البطالة	الناتج المحلي الإجمالي	الأنفاق الحكومي	سعر البترول الحقيقي
	Cé	INF	TCH	PIB	RGEX	ROILP
1995	3,79	29,8	28,1	93,2	1087030,62	16,86
1996	4,09	18,7	25,9	97,03	1007380,79	20,29
1997	1,09	5,7	26,41	98,09	1148208,12	18,68
1998	5,1	5	28,6	103,09	1171400,48	12,28
1999	3,2	2,6	29,2	106,39	1258910,85	17,48
2000	3,81	0,3	28,89	110,44	1491860,2	27,6
2001	3	4,2	27,3	113,75	1626881,77	23,12
2002	5,6	1,4	25,8	120,12	1879798,76	24,36
2003	7,2	4,3	23,7	128,77	1943166,19	28,1
2004	4,3	4	17,7	134,31	2180708,84	36,05
2005	5,9	1,4	15,3	142,23	2291242,74	50,64
2006	1,68	2,3	12,3	144,65	2653341,27	61,08
2007	3,37	3,7	13,8	149,56	3269186,03	69,08
2008	2,36	4,9	11,3	153,16	4244534,13	94,45
2009	1,63	5,9	10,2	155,16	4315818,68	61,06
2010	3,63	3,9	10	161,21	44669940	77,45
2011	2,89	4,5	10	165,88	5556176,81	107,46
2012	3,37	8,9	11	171,52	6534163,87	109,45
2013	2,76	3,3	9,8	176,32	7166682,18	105,87
2014	3,78	2,9	9	183,03	8158849,98	96,29
2015	3,76	4,8	11,2	190,16	7345152,01	49,49

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك عن طريق استعراض مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الزمنية (1995-2015)، في ظل تقلبات أسعار البترول، مما يساعد على معرفة مدى ارتباط الاقتصاد الوطني، بقطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية، هذا ما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، ومن خلال طرق القياس الاقتصادي، حاولنا دراسة هذه العلاقة عن طريق اختبار الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى، وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية، ذات علاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول، وبعض المتغيرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، قطاع المحروقات، المرض الهولندي، أسعار البترول، الاقتصاد الجزائري.

Résumer

Cette étude vise à analyser l'impact des variations des prix du pétrole sur la croissance économique en Algérie en passant en revue les étapes de la croissance économique en Algérie sur la période 1995-2015, à la lumière des fluctuations des prix du pétrole, L'étude a conclu à l'existence d'effets significatifs et statistiquement significatifs et à ce que les résultats de cette étude reposent sur les résultats de l'étude. Connexes pliable La fourchette entre la variation du prix du pétrole et certaines variables économiques.

Mots-clés: croissance économique, hydrocarbures, maladie de Hollande, prix du pétrole, économie algérienne.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of changes in oil prices on economic growth in Algeria by reviewing the stages of economic growth in Algeria over the period 1995-2015, in the light of fluctuations in oil prices. The study concluded that there are significant and statistically significant effects and that the results of this study are based on the results of the study. Related foldable The range between the change in the price of oil and certain economic variables.

Keywords: Economic growth, hydrocarbons, Dutch disease, oil prices, Algerian economy.